- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد:16 العدد: 03(2022) ص81-100

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

Role of SMEs in the promotion of non-hydrocarbon exports in Algeria during the period 2010-2019

عبد الحميد حمشة*
جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)
Hamchaabdelhamid5@gmail.com

خوني رابح
جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)
Khouni28302@yahoo.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2022/06/01
تاريخ القبول:
2022/09/08

الكلمات المفتاحية:
- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ الناتج الداخلي الخام
- ✓ الصادرات خارج المحروقات

الملخص:

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة نظرا لدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل،ورفع الناتج الداخلي الخام وكذا القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، وعليه سعت الدولة على بناء استراتيجية لتنمية هذا القطاع والرفع من مساهمته في الصادرات خارج المحروقات عن طريق تشجيع تواجد المؤسسات الجزائرية في الاسواق الاجنبية.
وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة الى ان تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر وان مساهمتها في ترقية الصادرات خارج المحروقات متواضعة لم تكن في المستوى المطلوب رغم المجهودات المبذولة من طرف الحكومة في مرافقة المصدرين وتذليل عقبات العملية التصديرية.

Article info

Received 01/06/2022
Accepted 08/09/2022

Keywords:
- ✓ *small and medium enterprises,*
- ✓ *gross domestic product,*
- ✓ *non-hydrocarbon exports*

Abstract :

Small and medium enterprises are of great importance due to their role in achieving economic development, providing jobs, raising the gross domestic product, as well as the added value to the national economy. foreign. Through this study, we concluded that the number of small and medium-sized enterprises in Algeria is constantly increasing, and that their contribution to the promotion of exports outside of hydrocarbons is modest, not at the required level, despite the efforts made by the government to accompany exporters and overcome the obstacles of the export process.

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقدمة:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاهتمام من طرف الدولة الجزائرية وذلك لما لها من اهمية للمجتمع والاقتصاد بشكل عام ، و تساهم بشكل كبير في تحريك عجلة التنمية وتخلق افاق واعدة للاقتصاد الجزائري في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

وتعمل الجزائر حاليا على تعزيز موقعها في التجارة الدولية لضمان حماية للاقتصاد الوطني الى اقصى حد ممكن من التقلبات في السوق العالمية خاصة النفطية منها، وهذا مايجعلها مجبرة على ترقية هذه المؤسسات للتحول الى اقتصاد منتج ومتنوع .

وفي هذا الاطار وضعت الحكومة الجزائرية استراتيجية لتنمية هذا القطاع للرفع من مساهمته في الصادرات وذلك من خلال التركيز على الجوانب المهمة المتعلقة بالاجراءات التنظيمية والمؤسساتية والتحفيزات المالية ومرافقة الهيئات المختصة للعملية التصديرية في الاسواق الاجنبية ، ولا يمكن نجاح هذه المؤسسات في هذه العملية الا بشرط خلق منتجات تنافسية و الاهتمام بالقطاعات ذات الميزة النسبية والتوجه الى الاسواق الواعدة لفتح افاق تواجد المؤسسات الوطنية ونفاذ المنتجات الجزائرية الى الاسواق الدولية وغزوها كالية لترقية الصادرات خارج المحروقات ومن هنا نطرح السؤال الجوهري التالي :

"مامدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر".

تكتسي هذه الورقة اهمية قصوى كونها تتزامن مع انتهاء الازمة المالية العالمية 2008 وتنفيذ برنامج توطيد النمو 2010 - 2014 الذي يولي اهمية كبيرة لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،ضف الى اهتمام الحكومة الجزائرية لمسالة البحث عن خيارات استراتيجية بغية اعادة هيكلة التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات للمؤسسات المصدرة مما يسمح اساسا الى زيادة القدرات التصديرية لديها وتنافسيتها في الاسواق الدولية.

وبناء عليه تهدف الدراسة الى معرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وابراز دورها في الاقتصاد الوطني ومدى مساهمتها في ترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الطرح النظري والمنهج التحليلي في قراءة البيانات حول واقع الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالتركيز على العناصر التالية:

- اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها في الجزائر.
- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.
- استراتيجية ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات والآفاق المستقبلية لها.

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لايوجد تعريف متفق عليه عموما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فطبقا لمنظمة العمل الدولية لايمكن لتعريف وحيد ان يشمل جميع ابعاد الحجم الصغير او المتوسط للعمل التجاري، ولايمكن لهذا التعريف وان يعبر عن الاختلافات بين الشركات او القطاعات او البلدان ذات مستويات التنمية المختلفة، وتستند معظم تعاريف الحجم الى معايير تخص عدد العاملين او الميزانية الاجمالية، او الرقم السنوي للاعمال (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية 2000)، اما في الجزائري فقد قدمت اول محاولة للتعريف عند وضع التقرير الخاص ببرنامج التنمية (المخطط الرباعي الثاني 74-77) لوزارة الصناعة والطاقة حيث يرى ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة انتاجية تتسم ب: الاستقلالية القانونية وتشغل اقل من 500 عامل وتحقق رقم اعمال سنوي اقل من 15 مليون دينار ويتطلب انشاؤها اقل من 10 مليون دينار ، اما المحاولة الثانية وكانت بمبادرة من طرف المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد بالجزائر سنة افريل 1983 حيث طرحت تعريفا يرتكز على مؤشرين كميين هما : اليد العاملة ورقم الاعمال ، اذ تعرف" المؤسسات

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الصغيرة والمتوسطة بانها المؤسسات التي تتسم بالمواصفات التالية تشغل اقل من 200 عامل وتحقق رقم اعمال اقل من 10 مليون دج" (بوقمقوم، 2009، ص46-49) ،اما الحالة الثالثة للتعريف صدرت خلال الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية وهو التعريف المقترح من طرف السيد/ رابح محمد بلقاسم في مداخلته التي عنونها بعناصر التفكير حول مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجبلي، وعرفها بما يلي:"كل وحدة انتاج او وحدة خدمات صناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل وتاخذ اما شكل مؤسسة خاصة او مؤسسة عامة وهذه الاخيرة هي مؤسسات محلية (بلدية اوولاية)،ووسع في تعريفه ليشمل وحدات الانجاز التابعة لقطاع البناء والاشغال العمومية وباقي الوحدات الخدمية كالتجارة، النقل، التامين".

الا انه وبعد التسعينات من القرن الماضي شهدت الجزائر تطورات اقتصادية هامة،وتبنت اصلاحات هيكلية عميقة اعطت القطاع الخاص دورا كبيرا ومتزايدا لاحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الانفتاح الاقتصادي والعولمة، ورغبة الجزائر في الانضمام الى وكذا في ظل الشراكة الاورو متوسطية وقد انعكس هذا التطور على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبلغ درجة كبير خصوصا بعد انشاء وزارة خاصة لها سنة 1993 (رقية، 2008، ص34).

في حين اخذ المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التعريف المعتمد من طرف الاتحاد الاوربي الذي يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانها "كل مؤسسة تضم على الاقل من 250 عاملا ورقم اعمالها اقل من40 مليون وحدة نقدية اوربية او مجموع الميزانية لاتتجاوز 27 مليون وحدة نقدية اوربية والتي لاتكون في حد ذاتها ممتلكة بنسبة 25 %من قبل مؤسسة اخرى" لاتنطبق عليها هذه المعايير،هذا في ظل انظمام الجزائر الى المشروع الاورو متوسطي وتوقيعها على ميثاق بولونيا سنة 2000 المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (غياط و بوقمقوم، 2008، ص129).

والجزائر كغيرها من الدول عرفت محاولات عدة لتحديد مفهوم هذه المؤسسات كانت في مجملها مستوحاة من تعريف الاتحاد الاوربي الى ان تم اصدار القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الذي حمل في طياته تعريفا رسميا لهذه المؤسسات ضمن المادة الرابعة منه والتي تنص على ان (الجريدة الرسمية، 2001، ص5) .

"تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بانها مؤسسة انتاج السلع او الخدمات".

- تشغل من 01 الى 250 شخصا.
- لايتجاوز رقم اعمالها السنوي ملياري 02 دينار او لايتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة 500 مليون دينار.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

وقد تم الفصل بين المؤسسة المصغرة والصغيرة والمتوسطة انطلاقا من المعايير المذكورة سابقا كما هو في الجدول الاتي:

جدول رقم1: يبين تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	عدد العمال	رقم الاعمال السنوي (دينار جزائري)	الحصيلة السنوية (دينارجزائري)
مصغرة	09-01	20 مليون	10 مليون
صغيرة	49-10	200 مليون	100 مليون
متوسطة	250-50	200 مليون-2 مليار	500-100 مليون

المصدر: المرسوم التشريعي رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص وم.

بالاضافة الى التعريف السابق فقد تضمن القانون التوجيهي لسنة 2017 لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التعاريف:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

-المؤسسة الصغيرة جدا: هي مؤسسة تشغل اقل من عامل 1 الى 9 عمال وتحقق رقم اعمال اقل من 40 مليون دج،او لايتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرين مليون دينار.

-المؤسسة الصغيرة: تعرف بانها مؤسسة تشغل مابين 10 الى 49 عامل،ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوي اربعمائة (400 مليون دج)،او لايتجاوز مجموع مجموع حصيلتها السنوية 200 مليون دج.

-المؤسسة المتوسطة: تعرف بانها مؤسسة تشغل مابين 50-250 عامل،ويكون رقم اعمالها السنوي مابين 400 مليون دج الى 4 ملايير دج،او يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين 200 مليون الى مليار دج.

بالجدير بالذكر ان القانون التوجيهي رقم 17-02 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضح الى انه اذا صنفت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها وفي فئة اخرى طبقا لرقم اعمالها او مجموع حصيلتها،تعطى الاولوية لمعيار رقم الاعمال او مجموع الحصيلة لتصنيفها. (المادة 8 من القانون رقم 17-02، 2017، ص06).

02-اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وخصائصها:

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهمية كبيرة لما لها من تاثير ايجابي على الاقتصاد الوطني في كل المجالات، وعلى هذا الاساس تقوم الدولة بتدعيمها من اجل تحقيق اهداف انشائها، وعليه نستعرض ذلك في ما يلي:

02-01: اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

بالنسبة للجزائر في ظل ظروف وتحولات اقتصادية واجتماعية التي تميز مجتمعنا من الواضح ان المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تشكل عاملا حتميا للتكامل والتنويع الاقتصادي،كما يمكن ان تشكل المصدر الاساسي للشغل وعاملا جوهريا في ترقية الصادرات خارج المحروقات واضافة الى ذلك تشارك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية وهي تعتبر اداة فعالة للتوازن الجهوي واستقرار السكان.

ان الهدف من القانون الاخير حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يظهر انه لتغطية الحاجات الوطنية بانشاء حوالي 600 الف مؤسسة صغيرة ومتوسطة على المدى المتوسط في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي،مما سيسمح بانشاء حوالي 6 ملايين منصب شغل على مدى 10 سنوات غير ان الهدف الطموح يبقى مرهونا على عدد كبير من العوامل غير متوفرة في معظمها (محمد و غيلاني، 2018، ص140).

- تظهر اهمية هذه المؤسسات في اعادة ادماج العمال المسرحين لظروف اقتصادية مما يسمح باستغلال الكفاءات والتجارب وتجسيد افكارهم في الواقع مما يساهم في امتصاص البطالة لما يتميز هذا النوع من المؤسسات في خلق فرص عمل في شتى القطاعات (عيسى، ص275) كما تكمن الاهمية في(خبابة، 2013، ص35) .

-استعاب القدرة الكامنة لدى الافراد خاصة منهم ذوي الكفاءات والمهارات.

-احداث التوازن الجهوي ذلك ان هذا التنوع من المؤسسات سهل الانشاء في المناطق المنعزلة.

-تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجالات مختلفة فلاحية وخدماتية مما يجعل الاقتصاد يتسم بالتوازن.

-تساعد على الاستقرار الاجتماعي للكثير من الافراد عن طريق خلق مناصب عمل.

- 02-02: اهداف ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ان عملية الدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تهدف الى مايلي (بابا، 2006، ص147):

- انعاش النمو الاقتصادي وادراج تطوير هذه المؤسسات ضمن ديناميكية التحول والتكيف التكنولوجي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والمهني والتكنولوجي الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين الاداء وتشجيع التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الحث على وضع انظمة جبائية قارة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية التي تفضل وتشجع التجديد والابداع.
- تسهيل الحصول على الخدمات والموارد المالية لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية تصدير السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

02-03 :خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص اهمها:

-انخفاض الاحتياجات المالية لتمويل هذه المشروعات مقارنة مع المشروعات الكبيرة وهذه الخاصية شجعت اصحاب المدخرات القليلة والمتوسطة الى اللجوء الى اقامة مثل هذه المشاريع دون مشاركة الاخرين (حجاب، بوسدرة، و بوخرص، 2019، ص61).

- لها حجم صغير نسبيا في الصناعة فهي تكون في غالب الاحيان في قطاع النسيج، الخشب، الآثاث، الجلود،فقد تكون على شكل مقاولة من الباطن فهي لاتستخدم تكنولوجيات عالية.

- تكون هذه المؤسسات محلية الى حد كبير في المنطقة التي تعمل بها، اي هناك ارتباط مباشر بينها وبين المستهلك (رحموني، 2011، ص29-30).

الا انه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير وهي:

- القدرة على التكيف والمرونة: ان قدرة هياكل مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة على التكيف يمكنها ان تعدل من برامج انتاجها لمواجهة احتياجات الاسواق الخارجية، نظرا لما تتمتع به من مرونة تتمثل في تواضع راس المال المستثمر، ومن ثم تكون اقدر على تلبية احتياجات اسواقها وكسب اسواق خارجية للتصدير.

- التخصص: يؤكد البعض بان التخصص في مجال انتاجي واحد يشكل الخيار الافضل لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى الاسواق الدولية.

-الاستقلالية في الادارة: عادة ماتركز معظم القدرات الادارية لهذه المؤسسات في شخصه مالكها، حيث يكون مالك المؤسسة هو مديرها في نفس الوقت مما يكسب المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات والتكيف مع المستجدات.

-القدرة عل الابتكار والتجديد: وهذا من اجل ضمان بقائها فكثير من براءات الاختراع يتم اكتشافها من طرف الافراد مؤسسات فردية او مؤسسات صغيرة. (دوينة و بودغدغ، 2019، ص394).

2- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني:

يرجع الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى الدور الذي يمكن ان تؤديه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء وذلك من خلال مساهمتها في القيمة المضافة ، الناتج الداخلي الخام، زيادة الاستثمار ، التجارة الخارجية ، ولتبيان هذه المساهمة نبرز ذلك كما يلي:

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اداة لتشجيع الاستثمار:** تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تكوين جيل جديد من المستثمرين الصغار الذين لايملكون رؤوس اموال كبيرة خاصة الشباب،وذلك يعود لقدرتها على توظيف المدخرات الفردية بطريقة تقل فيها المخاطرة نتيجة لقصر فترة الاسترداد لراس المال المستثمر وبالتالي تقلل من مخاطر الاستثمار، كما تسهل عملية الدخول والخروج من السوق لانخفاض قيمة الاصول وكذا زيادة الاستثمارات الناجحة .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- **تحقيق التوطن الصناعي:** تعتبر هذه المؤسسات وسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافيا من خلال الانتشار الجغرافي للمؤسسات الصناعية التي تسود فيها روح المنافسة،ونظرا لصغر حجمها فانه يسهل توطينها بالقرب من المناطق التي توجد فيها مدخلات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وهي تعمل غالبا كمؤسسات او نقاط جذب لصناعات اخرى جديدة وبالتالي تساهم في توسيع رقعة التنمية الصناعية وانتشارها وما يتبع من تطور صناعي وحضاري.

- **المقاولة من الباطن:** تساعد المقاولة من الباطن على زيادة فرص التشغيل وتراكم الثروة في المجتمع نتيجة لارتفاع مستوى المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تشجع التخصص في العمل الذي يؤدي بدوره الى الاتقان في الانتاج وتعزيز الخبرات وبالتالي يساهم في خلق التجديد، كما ان التقدم التكنولوجي واشتداد حدة المنافسة الدولية في ظل العولمة فرضت على المؤسسات الاقتصادية باختلاف احجامها الاهتمام بالعمليات الانتاجية الاكثر اهمية والتخلص من العمليات الثانوية لمؤسسات اخرة متخصصة في هذا المجال، كما ان المؤسسات الضخمة تلجا الى مؤسسات المقاولة من اجل تحسين نوعية المنتوج (العياشي و لطرش، 2014، ص08-12).

***دورها في تحقيق التنمية الاقليمية:** ان حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعد على توطينها بحسب خصوصيتها واحتياجات كل جهة ، وبالتالي تساعد على خلق توازن تنموي وجهوي في المناطق الريفية والنائية واعادة التوزيع السكاني والحد من الهجرة الى المدن الكبرى (بوشنقير، 2015، ص184-185).

- **دورها في انتاج القيمة المضافة:** ان تحديد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة يمكننا من معرفة اسسئلهدف الحقيقي لها في خلق الثروة على المستوى الوطني ،لذلك فان تحليل هذه المساهمة ستكون مفيدة الى حد بعيد لتحديد مكانة هذه الاخيرة في تطوير الاقتصاد الوطني (مسغوني، 2012،ص 126) والجدول التالي يوضح لنا حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القيمة المضافة :

جدول رقم 02 :يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة من 2010- 2019

الوحدة: مليار دج

قطاع النشاط	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القطاع الخاص	4450.76	4895.64	5553.31	6741.19	7041.66	7360.1	8529.27	8815.62	9524.41
القطاع العام	340.56	923.34	588.44	893.24	804.47	790.4	1414.65	1291.14	1362.21
اجمالي القيمة المضافة	4791.32	5818.98	6141.75	7634.43	7846.13	8150.5	9943.92	10106.8	10886.62

المصدر:نشرية المعلومات لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2015) .

-Source.bulltin d'information statistique de l'entreprise.n36 .avril 2020. Ministre de l'industrie et des mines. (2016-2018).

من الجدول يتضح ان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة في تزايد من سنة الى اخرى ، اذ ارتفعت من 4791.32مليار دج سنة 2010 الى 8150.5مليار دج سنة 2015 ، وهو مايمثل نسبة زيادة تقدر 70,10% ، وتعود الزيادة بصورة واضحة للقطاع الخاص، حيث وصلت مساهمتة الى 4450.76 مليار دج سنة 2010 مايمثل نسبة المساهمة تقدر ب92.89 % ،ثم انتقلت المساهمة الى 7041.66 مليار دج سنة 2014 اي بنسبة ارتفاع تقدر ب 63 % ،و

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ارتفعت الى 8529.27 مليار دج للمؤسسات الخاصة مقابل 1414.65 مليار دج للمؤسسات العامة واجمالي 9943.92 مليار دج سنة 2016 و10106.76 مليار دج سنة 2017 ، ثم ارتفعت الى 10886.62 مليار دج سنة 2018 بنسبة مساهمة للقطاع الخاص 87.48% وهو مايؤكد مرة اخرى سيطرة القطاع الخاص في مجال الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (طبايبية و عناني، 2013، ص11-12)، وهذا راجع للانخفاض في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية التابعة للقطاع العام سنة تلوى الاخرى نظرا لسياسة الخوصصة واعادة الهيكلة المتبناة من قبل الدولة.

***دورها في خلق الناتج الداخلي الخام:** تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفع الناتج الداخلي الخام من خلال توفير مناصب الشغل وتنشيط اليد العاملة مما يؤدي الى الزيادة في دخل الافراد وهذا يؤدي بدوره الى تحسين المستوى المعيشي لهم من خلال تخصيص جزء من الدخل للاستهلاك والباقي للادخار الذي يوجه للاستثمار في مشاريع خاصة ،كما تساهم في زيادة الانتاج وتوافر المنتجات فكل هذه العوامل تؤدي الى زيادة حجم الناتج الداخلي الخام وتنوعه (سعيدي و قاسمي، 2018، ص63-64) ، والجدول التالي يبين تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الجزائر.

جدول رقم03:يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة من 2010-2019: **الوحدة: مليار دج**

قطاع النشاط	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القطاع الخاص	4681.68	5137.46	5813.02	6741.19	7338.65	7924.51
القطاع العام	827.53	923.54	793.38	893.24	1187.93	1313.36
اجمالي الناتج الداخلي خ م	5509.21	6060.8	6606.40	7634.43	8527	9237.87
نسبة النمو	-	14.85	10.65	10.01	9	15.56

المصدر:نشرية المعلومات الاقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2010-2015 .

تطور الناتج الداخلي الخام خ م: الوحدة: مليار دج

البيان	2016	2017	2018	2019
الناتج /خ م	14381.2	14934.1	14213.2	14807.1

المصدر:الديوان الوطني للاحصائيات ، ons ، ص75.

-Source.bulltin statistique trimestriel n 50.juin 2020.bank d'algerie

من الجدول السابق اعلاه يتضح ان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في تزايد مستمر ، اذ ارتفعت من 5509.21مليار دج سنة 2010 الى 9237.87 مليار دج سنة 2015 وهو مايمثل نسبة زيادة تقدر ب 67,68%، ترجع هذه الزيادة بصفة خاصة الى القطاع الخاص، اذ وصلت مساهمة هذا الاخير سنة 2015 الى 7924.51 مليار دج مايمثل نسبة مساهمة تقدر ب 84.98 %، وهو مايوضح مجهودات القطاع الخاص لتلبية الطلب المتزايد على المستوى الوطني رغم منافسة المنتجات الوطنية.

كما سجل تواصل نمو الناتج الداخلي خارج المحروقات من 2016-2019 حيث قفز من 9237.87 مليار دج سنة 2015 الى 14807.1 مليار دج سنة 2019 وهو مايبين اهتمام الدولة على تنمية هذا القطاع وتدعيمه بتبني عدة مخططات خماسية كان آخرها 2015-2019.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3- استراتيجية ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعتمد الاستراتيجية المتبناة لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة محاور واجراءات واساليب واليات يتم تنفيذها في الميدان من طرف الحكومة،ويتم هذا من خلال اختيار الوسائل والاساليب الحديثة لترقية الصادرات خارج المحروقات، مع التاكيد على اهمية الربط بين تدفق السلع نحو الخارج وبين الجوانب التسويقية وقدرتها على تهيئة المناخ امام المصدرين الجزائريين لدخول الاسواق العالمية والصمود في وجه المنافسة الخارجية للوصول الى الاهداف المسطرة على المستوى القصير والمتوسط، وعليه نستعرض اهم الركائز الاساسية لهذه الاستراتيجية وتتمثل في (مطر و رضوان، 2009، ص4):

ا- **السياسات التوجيهية** :تتمثل في الاصلاحات والبرامج التي تهدف الى خلق البيئة المواتية لتنمية قطاع الصادرات، وتتاسس على اهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه الدولة في تكوين وتدريب المهارات وتوفير مناخ وطني تنافسي ،وبيئة اعمال مناسبة للتقنيات واساليب الانتاج والنظم الحديثة.وتشمل:

- بناء ادارة وطنية للنشاط التصديري:على الرغم من التقدم الذي تم في انشاء البنيان المؤسساتي الخاص بترقية الصادرات، الا ان هذا الامر لايكفي،بل يتطلب ادارة وطنية تشرف وتطور تسيير قطاع التصدير وقادرة على قيادة العمل الوطني لترقية الصادرات ،وتملك الاليات الفعالة لمتابعة وتنفيذ النشاط التصديري بصورة متكاملة .

- خلق مناخ استثماري محفز: تلعب السياسة الاستثمارية دورا مهما في توجيه الاستثمار نحو القطاعات التصديرية من خلال الاعتماد على منح العديد من المزايا التشجيعية للمستثمرين لضمان وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار التصديري تكون حافزا لجلب الاستثمارات الاجنبية .

- سياسات تحسين جودة الصادرات: يعتبر تحسين جودة الصادرات من اهم العوامل التي تعزز القدرة على اختراق الاسواق العالمية والانتشار .

* التمويل والتامين للصادرات: ضرورة توفير الموارد المالية اللازمة للنشاط التصديري باسعار فائدة ميسرة خلال دعم وزيادة موارد المؤسسات المالية المتخصصة وتنويع نشاطها لضمان المخاطر التجارية وغير التجارية التي تتعرض لها الصادرات غير النفطية،حيث حسب قانون النقد والقرض والذي يعطي اهمية لتشجيع التصدير فان التحفيزات المالية لهذه العملية تتمثل في: (رملي و عدوكة، 2015، ص56).

-تنفيذ المساعدات المالية من خلال الصندوق الخاص لترقية الصادرات.

-تمكين المصدرين من التحوط ضد مخاطر التصدير عن طريق الوكالة الوطنية للتامين وضمان الصادرات،وتكمن المساعدات المالية في اطار ترقية الصادرات في ثلاث اشياء:

-عملية البحث عن الاسواق الخارجية-عملية التحضير للتصدير- عملية التصدير.

-ب السياسات الاستراتيجية:

تستخدم السياسات التجارية والصناعية استراتيجيا لتحقيق اهداف رفع القدرات التنافسية للقطاعات المحورية،وتعزيز الصادرات في اطار الهامش المسموح به في بنود الاتفاقيات التجارية الدولية،بما فيها اتفاقيات منظمةomc،ويتمثل هذا الاستخدام في الربط بين الحوافز المقدمة للصناعات وخدمات دعم بمعايير الانجاز في جانب الصادرات من حيث النوعية، الحصص السوقية، المحتوى التقني والقيمة المضافة.

* التوجه نحو الاسواق الواعدة واستغلال المزايا النسبية للمنتجات: هذا يفتح افاقا واسعة امام تنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاسواق الاجنبية وذلك باستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها بعض المنتجات كالتمر والفوسفات،المطاط، الاسمنت

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الابيض،الامونياك على سبيل المثال والتي لم ترق درجة تصديرها الى المستوى المطلوب. (خنشور و عوادي، 2014، ص25-28).

*المناطق الحرة:ان الهدف من انشاء المناطق الحرة هو تشجيع اقامة الصناعات التصديرية من خلال جذب الاستثمارات ومنها العديد من الحوافز والمزايا والاعفاءات.

وبالرغم من الانتشار الواسع لمثل هذه المناطق الحرة في الدول العربية،الا ان مساهمتها في دفع عجلة التصنيع التصديري لاتزال محدودة، وذلك لتركيز معظمها على انشطة التبادل التجاري، وتجارة الترانزيت، في هذا الصدد بادرت بعض الدول العربية مؤخرا كالاردن ومصر في توقيع اتفاقيات مع و.م.ا وغيرها لانشاء مايعرف بالمناطق الصناعية المؤهلةQualified Industriel Zones التي تتمتع منتجاتها بتسهيلات كبيرة للوصول لاسواق الدول الاخرى.

ج-سياسة الدعم:اهم اشكال الدعم تتمثل في الدعم المالي المباشر،الاستثناءات الضريبية،تقديم القروض لتمويل الصادرات باسعار فائدة رمزية،وتعديل سعر الصرف للمصدر،في حين ان الدعم غير المباشر يتمثل في دعم خدمات المياه والكهرباء للانشطة التصديرية، حيث في هذا الصدد

اتخذت الدولة مجموعة من الحوافز التشجيعية الاولية لتحقيق اهداف التصدير والتي تمحورت مجملها حول تدعيم قطاع التصدير غير النفطي عن طريق الاعفاءات الضريبية والتخفيضات الجمركية والدعم المالي والتمويل البنكي وتعديل سعر الصرف.

د-استراتيجية الاطار المؤسساتي: وضعت الجزائر تطوير صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن كبرى اولوياتها وسخرت كل الوسائل لبلوغ الهدف منها انشاء هيئات همها السهر على مرافقة المصدرين من اجل تشجيعهم على المبادرة وغزو الاسواق الاجنبية ومنها

(الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير،صندوق ترقية الصادرات، الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، الشركة الجزائرية للتامين وضمان الصادرات ...الخ) (الهروسي، 2019، ص508-509).

-اضافة الى سياسات اخرى داعمة وتتمثل في (الوطني الملتقى، 2017).

-السياسات الحكومية:تخص التنسيق بين المصالح،تعزيز الدعم السياسي،زيادة الحوافز الاستثمارية،ابرام الاتفاقيات الدولية،تشجيع القطاع الخاص،تكليف مكاتب التمثيل التجاري.

-الادارة في شركاتنا:تتطلب تدعيم التوجه التسويقي،زيادة الطاقة الانتاجية من اجل التصدير،الجودة الشاملة،اعتماد مدخل التخطيط الاستراتيجي التسويقي،اعتماد مدخل تقسيم السوق،التدريب والتكوين.

-تدعيم غرف التجارة والصناعة:عن طريق انشاء لجان او غرف مشتركة بين رجال الاعمال المحليين والاجانب بالتنسيق مع الجهود والاتصالات الديبلوماسية.

-وكذا دعم التحرك الدولي من اجل تنمية الصادرات: يشمل القيام ب (معيوف و بن عباس، 2017، ص243-244).

-دعم جهود القطاع الخاص التصديري من خلال مرافقة الحكومية للمؤسسات نحو الاسواق الافريقية.

-انشاء مراكز تجارة للمنتجات الجزائرية وتوفير البيانات والمعلومات للمؤسسات المصدرة والاشتراك في المعارض والاسواق الافريقية وايجاد كيان قوي يتابع المناقصات الحكومية.

-الاستفادة من مساعدات الدول المتقدمة ومساعدة قطاع الخدمات وادارة المصدرين وتحسين المعاملة التفضيلية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

-انشاء خليتي متابعة لعملية التصدير احداهما باشراف وزير التجارة والثانية تحت وصاية الوزارة الاولى لتلقي المقترحات وتفعيل الحلول.

-الاهتمام بالتجارة الالكترونية وانشاء مناطق للتجارة الحرة العربية وكذا مراكز لتخزين المنتجات بمقاييس عالمية.

وعلى هذا الاساس تراهن الحكومة الجزائرية في استراتيجية ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات بالاعتماد على قطاعات اساسية مهمة وهي:

-تدعيم القطاع الخاص:

لابد من الرفع بالاهتمام بالقطاع الخاص ليصبح المعول عليه في قيادة المرحلة المقبلة وبناء الاقتصاد الانتاجي وجعله شريكا في عملية التنمية الاقتصادية.

-الاستثمار الاجنبي المباشر:

ان اي اجراء للنهوض بالاستثمار الصناعي المحلي لابد وان تدعمه اجراءات موازية لدعم الاستثمارات الاجنبية المباشرة للاستفادة بمزايا الايجابية المتعددة،اذ يعتبر بمثابة قوة ودفع للاقتصاد المحلي من اجل تحسين قدرته على النمو،كما يدعم حركة واستدامة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم ،وتعتبر خيارات متاحة امام الجزائر لتنويع اقتصادها والرفع من الانتاجية،الا ان ذلك يرتبط بجملة من الاجراءات والاليات لتفعيلها وفقا للتحفيزات والضمانات التي تضعها الدولة (حليمي، 2016، ص219).

كما ان هذه الاستراتيجية تعتمد على تحريك القطاعات البديلة للمحروقات وهي:

***-تطوير قطاع الصناعة:**

قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار اطلاق برنامج وطني يعتمد اساسا على: (مجلة دورية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة حول الصناعة الجزائرية ، 2011، ص20) .

- الاعتماد على ترقية الاستثمار الانتاجي الوطني والخارجي عن طريق تحسين مناخ الاستثمار وترقية الشراكة مع الاجانب.

- تدعيم الشراكة مع القطاع العام والنمو الاقتصادي الوطني عن طريق الاعتماد على المؤسسات التي لها انتاجية جيدة وتنافسية مع تدعيم ذلك بالشراكة لجلب رؤوس الاموال.

- تدعيم القدرات الصناعية الوطنية بواسطة اشراك المؤسسات الوطنية خاصة القطاع الخاص من اجل تنمية البلاد وذلك باشراك كل المتعاملين والهيئات التي لها علاقة بالقطاع الصناعي.

***النهوض بالقطاع الفلاحي وتنميته:**يعتمد على :(حفناوي و بوغديري، 2013، ص9-11):

- سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

تم وضع نهج جديد للاستراتيجية الزراعية باعتماد برنامج خاص لتحسين الانتاج وخاصة منه الفلاحي في قانون المالية لسنة 2014 من خلال مخطط التحسين الانتاجي.،فتم تبني استراتيجية جديدة تسمى بسياسة التجديد الفلاحي والريفي لتعالج نقائص المخطط الوطني للتنمية الفلاحية،فتمثلت هذه السياسة كاداة لتحقيق السيادة الغذائية عبر الرفع من معدلات الاكتفاء الذاتي وخيارا استراتيجيا للنهوض بالقطاع .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات والافاق المستقبلية لها:

نبرز في هذا العنصر تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتركيب السلعي لها والتوزيع الجغرافي والاسواق المستهدفة من طرف المؤسسات المصدرة،وفي الاخير نشير الى وضعية الميزان التجاري خارج المحروقات الذي تحقق من خلال نشاط هاته المؤسسات، وفي الاخير نعرج على الافاق المستقبلية للصادرات خارج المحروقات، وكل هذا نبرزه كما يلي:

4-1دراسة العلاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات:

جدول رقم 04: يبين تطور تعداد المؤسسات والصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 :

السنوات	عدد المؤسسات	نسبة التطور	تطور ص خ م	نسبة التطور
2010	619072	10.53	1619	31.38
2011	659303	10.64	2163	25.99
2012	711832	10.79	2062	5.71
2013	777816	10.92	2165	1.43-
2014	852053	10.95	2810	23.27
2015	934569	8.82	2063	36.20-
2016	1022621	8.61	1805	14.29-
2017	1074503	4.82	1899	4.94
2018	1093170	1.73	2920	53.76
2019	1171945	7.20	2580	11.63-

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على :وزارة الصناعة،وزارة المؤسسات ص وم وترقية 2010-2014.

Source.ministre de l'industrie et des mines.bulletin d'information statistique des pme.n22-25. :05-08-2016.

-وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار،نشرية المعلومة الاحصائية،الاعداد 32،29،34.33. لسنوات 2016،2019.2018.2017.

الشكل رقم 01: يبين تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لفترة 2010-2019

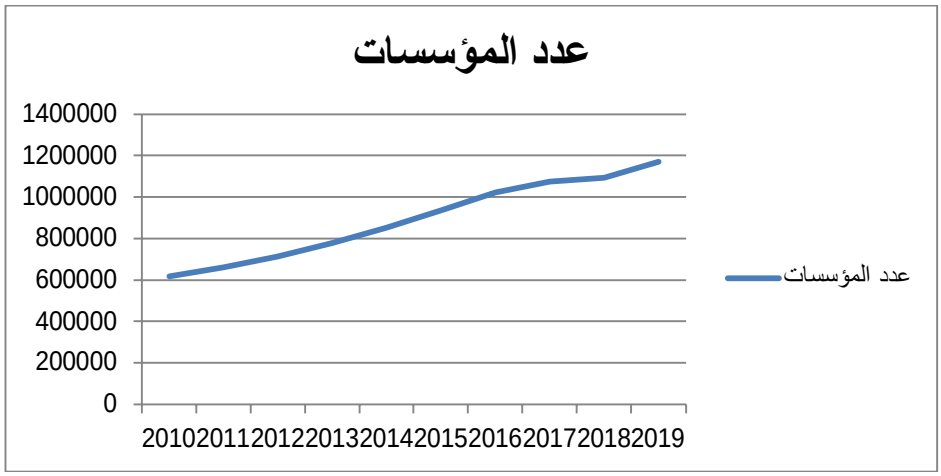

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الشكل رقم 02: يبين تطور وضعية الصادرات خارج المحروقات لفترة 2010-2019

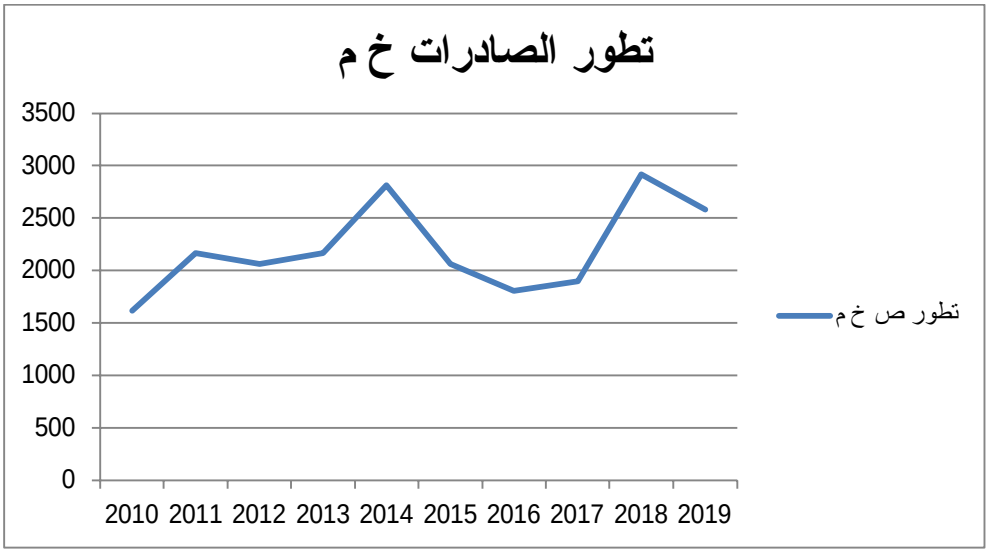

من خلال الجدول والشكلين السابقين نلاحظ ان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهد تطور كبير ،حيث سجل نمو من 619072 الف مؤسسة سنة 2010 الى **1171945** سنة 2019 اي بزيادة قدرها ضعفين ، أي زيادة وتيرة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة بنسبة 8-10 % سنويا بفعل تسهيل الاجراءات امام نشاتها من جهة وتطوير ثقافة المناولة لدى الشباب،وكذا بفعل البرامج التي اطلقتها الدولة من اجل تطوير وتنمية وتاهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة اخرى.

في حين عرفت الصادرات خارج المحروقات ارتفاعا وانخفاضا،حيث لم تتجاوز نسبة 6 % والانخفاض احيانا تجاوز 50 %،والملاحظ انه لايوجد علاقة طردية ارتباطية بين المؤشرين أي كلما زاد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زادت الصادرات خارج المحروقات ،بل بالعكس زاد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد سنة 2010 الا ان قيمة الصادرات خارج المحروقات انخفضت الى مستويات متدنية، وهو مايؤكد عدم استمرار فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير الكلي خارج المحروقات ، وهذا راجع الى فشل مخططات الحكومة في الدفع بهذه المشروعات نحو التجارة الخارجية بشكل فعال ومستدام.

وتم تسجيل ايضا تسجيل تطور فيعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،في القطاع الخاص بنسب سنوية متقاربة تجاوزت في اغلبها 8 % بين 2011 و2018،حيث وصل عدد ها سنة 2019 الى **1171945** مؤسسة وهذا نتيجة اهتمام الدولة بدعم هذه المؤسسات الخاصة ،كما تم تسجيل:

- توسيع مجالات النشاط التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وازداد عددها حسب فروع النشاط الاقتصادي كنتيجة لدعم الدولة لبعض القطاعات وسياسة الاستثمار للدولة التي شجعت الكثير من المستثمرين على المستوى الوطني.

- تبلور دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالنسبة للاقتصاد الوطني من خلال زيادة مساهمتها في تكوين مؤشرات الاقتصادية كالدخل القومي، القيمة المضافة، والاستثمار .

-احلال الواردات من خلال انتاج السلع البديلة للواردات وامداد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من مدخلات انتاج فضلا عن امكانية توسيع الانشطة التصديرية لهذه المنشآت (بوهزة و بوحرود، 2013، ص150)

2-4تحليل وضعية تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الاسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الاجنبي وتقليص العجز في ميزان المدفوعات ،حيث انها في الكثير من الدول استطاعت احداث فائض في ميزان المدفوعات ،وتحاول

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تغطية الجزء الاكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها بهدف الوصول الى الاكتفاء الذاتي والتقليل من الواردات (زلاسي، 2013، ص4)،وعلى هذا الاساس نبرز وضعية تطور الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة المدروسة حسب الجدول التالي:

جدول رقم 05: يبين تطور وضعية الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2019: الوحدة: مليون دولار

البيان	الصادرات من المحروقات		الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات ص وم (الوحدة: مليون دولار)		الصادرات الاجمالية	
السنوات	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2010	55046	96.48	1619	2.85	57053	100
2011	71427	97.19	2062	2.80	73489	100
2012	69804	97.13	2062	2.86	71866	100
2013	63752	96.67	2165	3.32	65917	100
2014	60304	95.55	2520	4.45	63114	100
2015	35724	94.54	2063	5.46	37787	100
2016	28880	94.11	1805	5.88	30685	100
2017	32760	94.52	1899	5.47	34659	100
2018	40160	93.22	2920	6.77	43080	100
2019	35820	93.87	2580	6.71	38400	100

المصدر: المركز الوطني للاعلام والاحصائيات:CNIS ،**الجمارك الجزائرية على الموقع**

www.douane.gov.dz **(2019-2010)**

من خلال الجدول السابق نلاحظ كذلك ارتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1619 مليون دولار سنة 2010 الى2520 مليون دولار سنة 2014 ،وتم انخفاضها الى 2063 مليون دولار سنة 2015 ،ثم عاودت الارتفاع سنة 2018 لتبلغ 2920 مليون دولار ،ولكن الملاحظ ان صادراتها تحسنت من حيث القيمة،ولكن من حيث نسبة مساهمتها في الصادرات الاجمالية لم تتعدى خلال الفترة نسبة6 %،وهذا مايطرح التساؤل في امكانية ايجاد الخلل في الاستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة رغم تخصيصها في هذه الفترة برنامج يقدر ب 286 مليار دولار وكذا انشاء 200 الف مؤسسة صغيرة ومتوسطة،كما تم العمل على انشاء مناطق صناعية وتشجيع قطاع خارج المحروقات مما جعله يحقق نسبة نمو.6 %.

وبتحليل المعطيات نجد انه لايزال قطاع المحروقات يسيطر على اكثر من 97 %من اجمالي الصادرات في جميع سنوات الدراسة،اذ ترتفع بارتفاع اسعار المحروقات وتنخفض بانخفاضها وهو مايعني انه المساهم الرئيسي في النمو الذي عرفته الصادرات باكثر من 35% ،ويعكس ضعف هيكل الصادرات ،كما ان انخفاض صادرات الجزائر خارج المحروقات لهذه المؤسسات بعد2010 ،ناجم عن عدة عوامل بينها قرار منع تصدير النفايات غير الحديدية،فضلا عن حظر تصدير المواد الغذائية المستخرجة من المواد المدعمة،ناهيك عن انعكاسات الازمة المالية العالمية.

اما سبب الانتعاش بعد سنة 2018 فيرجع الى جهود الدولة في تنمية وتنويع الصادرات ،اضافة الى سياسة برامج الانعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو والبرنامج الخماسي الممتد من 2014 -1999 ،وبالتالي نجدها خلال فترة الدراسة ان نسبة مساهمتها في الصادرات لاتتعدى% 5 ،وهذا مايؤكد عجز السلطات في بلوغ الهدف المسطر والمتمثل في الوصول الى تصدير ماقيمته 5 مليار دولار خارج المحروقات افاق سنة 2020 ،وذلك رغم سلسلة الاجراءات والتحفيزات المقدمة من طرف الدولة خلال فترة الدراسة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ولهذا وجب التركيز اكثر على القطاعات اكثر تنافسية وتلبية تحقيق تغطية للصادرات اولا نحو السوق الداخلي لتقليص العجز في الميزان التجاري، ثم التوجيه ثانيا الى الاسواق الخارجية خاصة الواعدة التي تشكل مقعدا صعبا خاصة مع اشتداد المنافسة الدولية وصعوبة التحكم في الاجراءات الصارمة المتعلقة بالمقاييس العالمية المتعددة.

3-4تحليل التركيب السلعي لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وذلك حسب الجدول التالي:

جدول رقم 06 :يبين التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليون دولار

السنوات	مواد غذائية		المنتجات الخام		المنتجات نصف المصنعة		مواد التجهيز الزراعية		مواد التجهيز الصناعية		السلع الاستهلاكية غير الغذائية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2010	300	32.54	103	9.71	1060.25	51.45	-	0	20	3.10	17	2.9
2011	355	17.21	161	7.80	1496	72.55	-	0	35	2.85	15	1.30
2012	315	15.27	168	08.14	1527	74.05	1	0	32	2.78	19	1.65
2013	402	19.14	109	5.19	1458	69.4	-	0	28	2.76	17	1.52
2014	323	11.53	110	3.92	**2173**	77.60	1	0.06	16	0.98	11	0.67
2015	239	11.62	105	5.10	1685	81.92	0	0	17	0.83	11	0.53
2016	327	17.77	84	4.66	1321	73.33	-	-	54	3	19	1.05
2017	348	18.41	73	3.86	1384	73	0	-	74	3.91	20	1.05
2018	373.77	12.80	92.39	3.16	2335.58	79.98	0.31	0.010	90.10	3.08	33.42	1.14
2019	407.86	15.80	95.95	3.71	1956.22	75.84	0.25	0.005	87.97	3.40	36.42	1.41

SOURCE. statistique du commerce exterieur general .direction général des douanes periode entre 2000-2019 . www.douane.gov.dz .www.algex.dz.

-التقارير السنوية لبنك الجزائر،النشرات الاحصائية الثلاثية،مارس2001 ،ديسمبر2005 ، ديسمبر2008، مارس2014

وفقا لما جاء في الجدول نجد ان اهم المنتجات المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي :

-تاتي في المرتبة الاولى المنتجات النصف مصنعة في المرتبة الاولى من حيث القيمة ، حيث قفزت من 1060.25 مليون دولار سنة 2010 الى نحو 1956.22 مليون دولار سنة2019 ، وتتمثل هذه المنتجات اساسا في الزيوت ومشتقاتها الاخرى والسبب في ذلك ان نمو هذه المنتجات متعلق بنمو الصادرات النفطية .

- في المرتبة الثانية:المواد الغذائية حيث سجلت صادراتها في الفترة مابين 2010 الى2019 نموا ملحوظا ،حيث قفزت من 300 مليون دولار الى 407.8 مليون دولار وتتمثل هذه المنتجات اساسا في: التمور،الخمور،والخضر ،خاصة التمور ذات النوعية العالية، وقد سجلت اعلى مستوياتها سنتي 2011 و 2013على التوالي ب 355 و 402مليون دولار بفعل ارتفاع الانتاج الزراعي المحلي استثنائيا و جهود الدولة للارتقاء بالنشاط الفلاحي.

- في المرتبة الثالثة: تاتي المنتجات الخام وتتمثل في :الفوسفات،نفايات الحديد،الزنك،النحاس،ولقد عرفت هذه المنتجات تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 103 مليون دولار سنة 2010 الى 168 مليون دولار سنة 2012 وانخفضت الى نحو 95.95 مليون دولار سنة 2019 وهذه الصادرات مردها الى الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر والتي لم تستغل حتى الان استغلالا حقيقيا.

- وفي المرتبة الرابعة:تاتي مواد التجهيز الصناعية تتمثل في منتجات التجهيز والوسائل المستعملة في البناء والصحة والاشغال العمومية، وقد عرفت تقهقرا ملحوظا خاصة في السنوات الاخيرة ،بحيث انخفضت من 20 مليون دولار سنة 2010 الى17 مليون دولا رسنة 2015 ،بسبب نقص الاستثمارات الخارجية المباشرة وحل بعض المؤسسات الوطنية كالمؤسسة الوطنية للفلين ومؤسسات النسيج والجلود ،وضعف تنافسية الصادرات الجزائرية ،وعاودت الارتفاع الى 90.10 مليون دولار سنة 2018.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- وفي المرتبة الخامسة: نجد السلع الاستهلاكية بقيمة 36.42 مليون دولارسنة 2019 ، وتاتي مواد التجهيز الفلاحية في المرتبة الاخيرة بقيم تكاد تكون معدومة وتتكون منتجاتها من الجرارات والاجهزة الميكانيكية،وبعض اللوازم كقنوات الصرف والانابيب وظلت هذه المنتجات في تقهقر حيث حققت ايرادا معدوما في بعض السنوات، والسبب يرجع الى الضعف المسجل من المؤسسات العمومية في المشاركة والتاطير،من خلال حل الديوان الوطني للتمور ،والمؤسسة الوطنية للفلين ومؤسسات النسيج والجلود،الى جانب نقص التوعية والتاطير في المجال الفلاحي ونقص الاستثمارات الخارجية المباشرة التي تعتمد على الشراكة في المجال التجاري من خلال تهميش القطاع الصناعي والزراعي مانتج عنه توقف صادرات الفلاحة (statistique du commerce exterieur general .direction général des douanes periode entre 2000-2019).

من خلال ماسبق يمكن القول ان هذه النسب ماهي الا دليلا واضحا على الفشل الذريع للحكومة الجزائرية في بلوغ الهدف الاستراتيجي المنشود والمتمثل في جعل هيكلة الصادرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متنوعة وفك ارتباطها الوثيق بقطاع المحروقات،وبالتالي خلق اقتصاد متوازن ومتنوع في موارده.

4-4 **التوزيع الجغرافي لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وذلك حسب الجدول التالي:

-جدول رقم 07 :التوزيع الجغرافي لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلال الفترة من 2010-2017: **الوحدة:مليون دولار**

البيان	2010	2011	2012	البيان	2016	البيان	2017
اسبانيا	300	468	500	**هولندا**	**204**	**اسبانيا**	**364**
هولندا	169	252	448	**اسبانيا**	**281**	**هولندا**	**332**
فرنسا	224	201	204	**فرنسا**	**254**	**فرنسا**	**293**
ايطاليا	118	164	149	**ايطاليا**	**76**	**البرازيل**	**109**
ايران	4	15	78	**مالطا**	**2**	**ايطاليا**	**103**
البرتغال	29	100	54	**تونس**	**28**	**تركيا**	**77**
المغرب	30	20	52	**المغرب**	**17**	**بلجيكا**	**74**
بلجيكا	110	215	44	**تركيا**	**62**	**موريطانيا**	**50**

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات، الجاكس

Source.collection statistique n220-2021-serie statistiques n.107.evolution des echanges exterieur de marchandises de 2014-2017.alger.ons.out 2021.p88

من خلال الجدول يتبين ان التعامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصادرات خارج المحروقات يغلب عليه دول الاتحاد الاوربي وهذا مايؤكد فرضية تركز الصادرات بنسبة 50 %في دول الاتحاد الاوربي في المرتبة الاولى، ثم الدول العربية في المرتبة الثانية ولكن بنسب متواضعة وذلك راجع الى التقارب الجغرافي والترابط التاريخي بين المناطق،وعليه على الجزائر تنويع الاسواق باستهداف اسواق جديدة خاصة الافريقية منها لفك الارتباط بالسوق الاوربي الذي يعيق نفاذ المنتجات الجزائرية الى داخل السوق الاوربي بواسطة الحواجز الجمركية والادارية والصحية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019:

الوحدة: مليون دولار

البيـــــان	القيمة	النسبة
الاتحاد الاوربي	925.66	67.22
منها: اسبانيا	210.45	22.74
ايطاليا	53.96	5.83
فرنسا	305.79	33.03
المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر	309.56	22.48
منها: السعودية	2.30	0.74
مصر	11.10	3.59
تونس	83.03	26.83

المصدر:احصاءات التجارة الخارجية للجزائر لفترة سنة 2019، وزارة المالية، مديرية الدراسات والاستشراف ،الجمارك،ص42.

من خلال الجدول تمثل البلدان الاوربية تقريبا نسبة 60% من الصادرات خ م الجزائرية خلال سنة 2019 ، حيث تمثل اسبانيا وفرنسا وايطاليا الزبون الرئيسي للجزائر في الصادرات خارج المحروقات بنسب 5.83،22.74،33.3 %على التوالي.

5-4تحليل تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري للصادرات خ م COMMERCIALE BALANCE خلال **الفترة من 2010-2019:**

هو عبارة عن معاملات التجارية التي قامت بها الجزائر مع العالم الخارجي ويعتبر التغير في رصيد ميزان التجاري محصلة التغيرات في كل من الصادرات والواردات ،وبالتالي بالنسبة للميزان التجاري للصادرات غير النفطية (Documents prèsentèe par l'agence national de promotion du commerce exterieur (algex), 2010)خلال نفس الفترة هو حسب الجدول رقم 08 ادناه:

الوحدة:مليار دولار

السنة	الصادرات الاجمالية	الواردات الاجمالية	صادرات المؤسسات ص وم / خ م (مليون دولار)	رصيد الميزان التجاري	رصيد الميزان التجاري/ خ م	نسبة تغطية الواردات بالصادرات خ م
2010	57.09	38.89	1500	18.21	37.92-	3.85
2011	72.89	46.93	2062	25.96	45.7-	4.39
2012	71.74	51.57	2062	20.17	50.42-	3.99
2013	64.71	54.99	2165	9.73	52.83-	3.93
2014	59.99	59.67	2510	0.33	56.86-	4.70
2015	34.57	52.65	2063	-18.10	50.59-	3.91
2016	28.88	46.05	1805	17.84-	44.25-	3.90
2017	32.76	46.12	1899	14.41-	44.23-	4.09
2018	40.16	45.14	2.920	4.98-	42.24-	6.46
2019	35.82	41.93	2580	6.11-	39.35-	6.15

المصدر:من اعداد الطالب بالاعتماد على :التقارير السنوية لبنك الجزائر WWW.bank of algerie ، **،احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ،حصيلة التجارة الخارجية(المديرية العامة للجمارك)، ماي**2015 **،ص.**02.

-احصائيات الديوان الوطني للاحصاء CNIS 2018-2019 ،التقرير السنوي لتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،2017،

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الشكل رقم 03: يبين تطور رصيد الميزان التجاري للمحروقات وخارج المحروقات لفترة: 2010-2019.

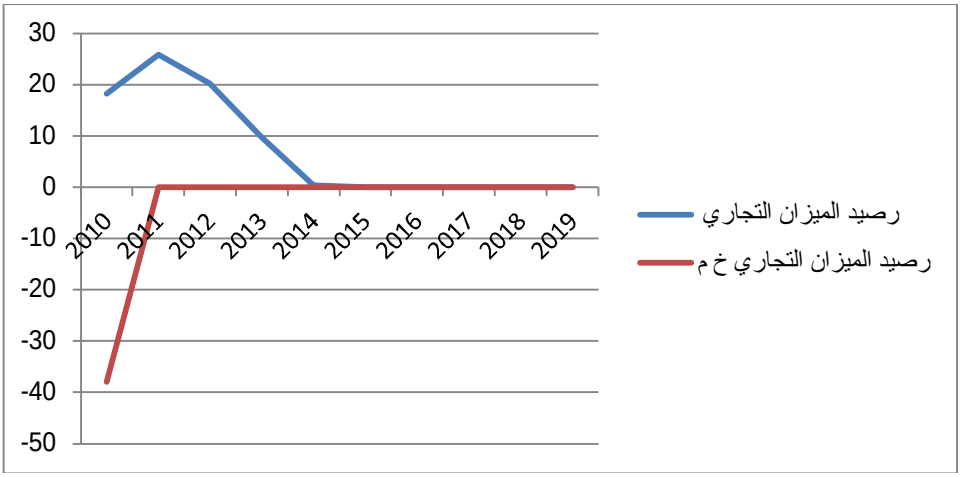

*من خلال الجدول **رقم 08 والشكل** السابق يبين ان الميزان التجاري شهد قيم موجبة من سنة 2010 الى غاية 2014،الى انه ابتداء من سنة 2015 الى غاية 2019 شهد الميزان التجاري للصادرات المحروقات قيم سالبة بسبب انخفاض اسعار البترول، اما الميزان التجاري للصادرات خ م فقد شهد عجز كبير خلال فترة الدراسة حيث وصل سنة 2014 الى 56 مليار دولار وانخفض سنة 2019 الى حدود39.35 مليار دولار، وذلك نظرا لارتفاع حجم الواردات وهامشية الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يستدعي اعادة النظر في منظومة الاقتصاد من خلال خفض حجم الواردات وتنويع الصادرات من اجل استرجاع توازن الميزان التجاري.

*** الآفاق المستقبلية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات:**

في ظل المتغيرات الدولية والمحلية جعلت محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتسم بالعديد من الفرص والافاق يجب التعامل والتكيف معها لخلق افاق واعدة لهذا القطاع و سنتطرق الى اهم الافاق التي تميز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات في الجزائر في الآونة الاخيرة ونبرزها كما يلي:

- تطور الشراكة بين القطاع العام والخاص لتمويل المشاريع الكبيرة من الممكن ان تعرف انتشارا في المستقبل ، حيث ادرجت هذه الرؤية ضمن اولوية السلطات العمومية،حيث نسجل ان الجزائر تسخر كل سنة حوالي 30 من انتاجها الداخلي الخام لمصاريف التجهيز وتشغيل الهياكل والخدمات الجماعية، وبالتالي يمثل الانسحاب التدريجي للدولة عن تمويل الهياكل القاعدية من الدفع بمختلف اشكال الشراكة مثل الامتياز او الرخصة.

- تمثل المقاولة من الباطن فرصة حقيقية لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خاصة اذا مااخذنا بعين الاعتبار الاجراءات الميدانية التي جاءت لتشجيعها مثل برنامج انشاء بورصة للمقاولة من الباطن والشراكة بمساعدة هيئات دولية.

وكل هذه الاجراءات التي كانت لها نتائج مشجعة تبقى مدعوة للتوسع والتعدد والتنوع حتى تصبح المقاولة من الباطن عنصر مهم من اجل زيادة الانتاجية التي تحققها وترقية الانتاج الوطني لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من خلال احلال الواردات وتطوير الصادرات (Entretien accordi par boukrouh, 2000, p11-13).

- تطور عملية التقييس: اصبح البحث عن الاعتراف او التقييس ضروري بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تبحث عن تسويق منتجاتها واكسابها خصائص الجودة الشاملة على المستوى الدولي، وخصوصا مع انظمام الجزائر الى الشراكة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الاورو متوسطية والسعي للانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي من اجل المنافسة سارعت مؤسسات القطاع الخاص الى اكتساب تاشيرة التصديق وهي مثلا:

- تحصلت مؤسسة VITA JUSالبليدة للمشروبات الغازية على تصديق ISO 9001 VERSION 2000في افريل 2001 ويخص نظام الجودة في المؤسسة.

- مؤسسة SAFLERالمتخصصة في صناعة الخزف بسطيف على ISO 9001 V2000والتي تمثل حتما تاشيرة للتصدير.

-مؤسسة SOLTANE PEINTUREالمختصة في الطلاء واللماع والغراء على ISO 9002 في اكتوبر 2000 لمراقبة الجودة ومتابعة النشاطات.

- مؤسسة EECالمختصة في تقديم الاستشارات في نشاطات مختلفة مثل تطهير المياه، البناء والعمران على تصديق ISO 9002 V1994.

-تطور النشاط الفلاحي و الاستثمار الصناعي:عملت الدولة على تشجيع القطاعين من اجل تنميتها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني كبديل للمحروقات من خلال اعتماد العديد من السياسات والاستراتيجيات لزيادة مساهمة القطاعين في الصادرات خارج المحروقات وذلك لكون يعتبران القاطرة الامامية في المستقبل للجزائر في التنويع الاقتصادي (شنوف، 2013، ص68).

-الجزائر تراهن على الاسواق الافريقية: تعتبر السوق الافريقية من اهم الاسواق في العالم،وتتميز بكونها سوقا مستوردة خصوصا للمنتجات تامة الصنع فهذه السوق الكبيرة مستقبل جيد الصناعات الجزائرية ولهذا لم تعد الجزائر تخفي رغبتها الواضحة في تقوية علاقتها في القارة الافريقية التي ترى فيها فرصة ذهبية لتقوية وتوسيع اقتصادها،معتمدة في ذلك على بناء علاقات اقتصادية مع الدول الافريقية من خلال تحركاتها الديبلوماسية والاقتصادية وذلك بالتركيز على ترتيب زيارات وبعثات تجارية،عقد الاتفاقيات التجارية وتاجير المخازن في الدول الافريقية،تطوير النقل والشحن، تفعيل دور البنوك. (معيوف و بن عباس، 2017، ص243-244)

ان الجزائر تملك العديد من المنتوجات القابلة للتصدير في افريقيا سواء في مجال الفلاحة او الخدمات والصناعة التي بدات تبرز ببطء، وبالتالي هذا السوق يتيح لها الولوج الى الاسواق الافريقية بتكاليف اقل نظر للتخفيظات التي سوف تستفيد منها في اطار هذا النظام وبالتالي زيادة فرصها في عمليات التصدير لهذه الدول (محمد الطاهر، 2019، ص31-32).

5-الخاتمة:

ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تكتسي اهمية كبيرة فعلا من خلال هذه الدراسة فقد عملت الدولة الجزائرية على تدعيمها من اجل نموها ومساهمتها في الاقتصاد الجزائري والرفع من ادائها،وكذا في غزو الاسواق الاجنبية،حيث عملت الدولة الجزائرية على اتخاذ عدة تدابير واجراءات في مختلف المجالات في اطار تحسين المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات ،وبالتالي في النهاية فتح آفاق واعدة في المستقبل البعيد لها لضمان استقرار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمته في تنمية الاقتصاد الجزائري وخلق الثروة وفرص العمل وترقية اداء الصادرات خارج المحروقات وتنويعها خاصة في الوقت الحالي مع انهيار اسعار البترول وانخفاض المداخيل بالعملة الصعبة، ومن خلال هذه الدراسة استنتجنا العديد من الملاحظات وهي:

-تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ادوارا اقتصادية هامة خاصة على الصعيد الداخلي وهذا بمساهمتها في توفير مناصب الشغل والناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

-تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نموا معتبرا خلال فترة الدراسة نتيجة الاجراءات التي اتخذتها الدولة في مجال تدعيم وانشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكنها دون المستوى المطلوب.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات ضعيفة وقليلة التنوع لم تتعدى خلال فترة الدراسة حدود 5 بالمائة من القيمة الاجمالية للصادرات والتي يطغى عليها تصدير منتوجات مشتقة من المحروقات، بالاضافة الى منتجات صناعية وفلاحية بقيم بسيطة رغم جودتها وذلك راجع الى ضعف تنافسية المؤسسات المصدرة وترددها في غزو الاسواق الاجنبية.

-الصادرات خارج المحروقات ضعيفة الى غاية اليوم وهذا راجع الى فشل الاستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة وهذا يحتم عليها اعادة النظر في الاستراتيجية من خلال تقوية القدرة التنافسية للمنتج الوطني في الاسواق الدولية بانتاج منتجات ذات جودة عالية وفق المقاييس العالمية وكذا توجيه الاستثمار نحو المنتجات الوطنية ذات المزايا التنافسية في الاسواق الاجنبية كالتمور وزيت الزيتون والطماطم الصناعية والخضر والفواكه وغيرها.

-تبعا للاهمية التي تكتسيها الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبناء على ماتطرقنا اليه يمكن اقتراح والتوصية بما يلي:

- –لابد من عمل جواري مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية إدماجها في الفضاءات التي

تمثلها بورصات المناولة والشراكة وكذا المشاركة الفعالة بين القطاع العام والخاص.

- الاعتماد على تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطوير انظمة التقييس والرقمنة والجودة لغزو الاسواق الاجنبية من اجل الرفع من الصادرات خارج المحروقات .

- ضرورة اسهام الحكومة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية وتوفير التمويل لتشجيع انشائها وتطورها في كل المناطق وكل النشاطات.

-دعم جهود القطاع الخاص التصديري للاستثمار والتركيز على القطاعات التي تتميز بالتنافسية من خلال مرافقة الحكومية للمؤسسات للتصدير نحو الاسواق الواعدة لزيادة فرص التصدير وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

-انشاء المراكز التجارية الخارجية وتوفير بيانات والمعلومات عن الشركات والاسواق االخارجية للمؤسسات المصدرة وتفعيل عمل الهيئات الوطنية المكلفة بالعملية التصديرية.

6-المراجع:

احمد رحموني. (2011). *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري،المكتبة المصرية.*

احمد مطر، و عبد المجيد رضوان. (2009). سياسة تنمية الصادرات،سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير،ادارة التحليل والمعلومات التجارية. الامارات العربية المتحدة.

الجريدة الرسمية. (15 12, 2001).

المادة 8 من القانون رقم 17-02. (01 10, 2017). *المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات صوم* . الجريدة الرسمية.

الوطني الملتقى. (2017). *اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.* جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.

امال حفناوي، و حكيمة بوغديري. (2013). دور سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تحقيق امن غذائي مستدام. *الملتقى الوطني حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والتحديات* . جامعة سوق اهراس.

ايت عيسى عيسى. *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر افاق وقيود* . مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة الشلف.

ايمان بوشنقير. (2015). دور الصناعة والمناطق الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. *الملتقى الوطني حول تاهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الصادرات خارج المحروقات، الواقع والافاق* . جامعة قالمة.

تواتي دوينة، و احمد بودغدغ. (2019). مكانة ودور المؤسسات صوم في تنمية التجارة الخارجية في الجزائر(المؤسسات صو م بديل من بدائل تنمية التجارة الخارجية في الجزائر)،. *الملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية* . جامعة الوادي.

جمال خنشور، و حمزة عوادي. (2014). *نحو صياغة استراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.* مجلة الاستراتجية والتنمية، جامعة مستغانم .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

حكيمة حليمي. (2016). *استراتيجيات تنمية القطاعات المنتجة في الجزائر بين الواقع ورهان التنويع الاقتصادي*. مجلة دراسات، جامعة الاغواط.

خطاب الهروسي. (2019). *نحو استراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات، دراسة احصائية لقطاعي الصناعة والفلاحة ،مجلة المالية والاسواق*.

رابح خوني وحساني رقية. (2008). *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها* . القاهرة: ايتراك للطباعة.

رياض زلاسي. (2013). تشخيص واقع المؤسسات صوم في الجزائر،جامعة الوادي . *الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات صوم في الجزائر* .

سليمة طبايبية، و ساسية عناني. (2013). ملتقى تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة من 2001-2014 . جامعة سطيف.

شريف غياط، و محمد بوقمقوم. (2008). *التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية*. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.

شعيب شنوف. (2013). اقتراح نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحد من ظاهرة البطالة . *مجلة دراسات، العدد الاقتصادي* . جامعة الاغواط.

عبد القادر بابا. (2006). *مقومات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر*. الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل مص وم في الدول العربية،جامعة الشلف.

عبد الله خبابة. (2013). *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديد للنشر.

عديلة محمد الطاهر. (2019). التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر ودور افريقيا في مجال المحروقات،الفرص والتحديات. *مجلة الناقد للدراسات السياسية* . جامعة بسكرة.

علي دحمان محمد، و عبد السلام غيلاني. (2018). *سياسة الدولة في ترقية وتطوير المؤسسات صوم بين الواقع والمامول،(دراسة حالة ولاية عين تموشنت)*. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة.

عيدوني العياشي، و فيروز لطرش. (2014). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري. *مداخلة الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في افاق الالفية الثالثة* . جامعة المسيلة.

عيسى حجاب، فوزي بوسدرة، و عبد الحفيظ بوخرص. (2019). *دور آلية ضمان القروض في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر1*. المجلة الدولية لعلوم التسيير.

محمد بوقمقوم. (2009). *حاضنات الاعمال التكنولوجيا ودورها في تطوير الابداع والابتكار بالمؤسسات ص وم –حالة الجزائر*. بسكرة: مجلة ابحاث اقتصادية جامعة بسكرة.

محمد بوهزة، و فتيحة بوحرود. (2013). اثر برامج الاستثمارات العامة على تطور المؤسسات صوم الجزائرية وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني خلال الفترة من 2001-2014 ، خلال الفترة من 2001-2014 . *المؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي* . جامعة سطيف.

محمد رملي، و لخضر عدوكة. (2015). *الصادرات الغير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر،دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب*. مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي.

منى مسغوني. (2012). نحو اداء تنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة الباحث، جامعة ورقلة.

نصيرة سعيدي، و محمد ميلود قاسمي. (2018). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية. مجلة اقتصاد المال والاعمال: جامعة الوادي.

هدى معيوف، و سامية بن عباس. (2017). *التصدير كاستراتيجية جزائرية جديدة للتوجه نحو الاسواق الافريقية من اجل الخروج من الازمة الاقتصادية الراهنة*. مجلة الدراسات الاقتصادية،جامعة الوادي.

هدى معيوف، و شامية بن عباس. (2017). التصدير كاستراتيجية جزائرية جديدة للتوجه نحو الاسواق الافريقية من اجل الخروج من الازمة الاقتصادية الراهنة. مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة الوادي.

مجلة دورية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة حول الصناعة الجزائرية . (01 01, 2011). تم الاسترداد من www.mipmepi.gov.dz.

. Documents prèsentèe par l’agence national de promotion du commerce exterieur (algex). (2010).
(2000). Entretien accordi par boukrouh. ministere de la pme/pmi a l’economiste d’algerie.
statistique du commerce exterieur general .direction général des douanes periode entre 2000-2019. (s.d.). Récupéré sur www.douane.gov.dz.www.algex.dz

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)